

الإجهاض من منظور إسلامي

- الجزء الثاني^(١) -

بفام الدكتور عبد الفتاح محمود دريس

أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن آمن بدعوته واتبع سبيله إلى يوم الدين... وبعد:

فقد بينت في العدد السابق من مجلة الحكمة حقيقة الإجهاض، وتعرضت لبيان معناه، وأنواعه، وأسبابه، كما بينت حكم الإجهاض، فتناولت بالبيان مراحل تخلق الجنين، وحكم إجهاض الجنين لغير عذر، وأبين في هذا العدد: حكم إجهاض الجنين بقصد التستر على فاحشة، وحكم إجهاض الجنين بقصد تحديد النسل، كما أبين حكم إجهاض الجنين لعذر، وأناول فيه بيان: حكم إجهاض الحامل المصابة بالإيدز، وحكم إجهاض الجنين المشوه، وحكم إجهاض المرضع عند الخوف على الطفل الرضيع، وحكم إجهاض من يضر بها الحمل، وتبقى من هذا البحث بقية، سننشر في هذا العدد جزءاً منها، أبين فيها عقوبة الإجهاض، وآمل أن تتسع لها صفحات المجلة في عدد قادم لتتم الفائدة التي ترحى من هذا البحث إن شاء الله.

حكم إجهاض الجنين بقصد التستر على فاحشة

دعا الإسلام إلى المحافظة على الجنين مطلقاً، سواء كان من نكاح أو من سفاح، فرخصت الشريعة للمرأة الحامل في الفطر في رمضان، إن خافت من الصوم على

(١) نشر الجزء الأول من هذا البحث في العدد التاسع من المجلة.

جنيها^(١)، وأخرت تنفيذ الحد على الحامل حتى تضع حملها، ويبلغ أوان فطامه، ولو كان من سفاح^(٢)، ولم تبح إجهاضه بدعوى التستر على فاحشة اقترفت، يدل لهذا ما رواه بريدة قال: «جاءت الغامدية، فقالت: يا رسول الله إني زينت فطهرني، فردها رسول الله ﷺ، فلما كان الغد قالت: يا رسول الله لم تردني؟، لعلك أن تردني كما رددت ماعزاً، فوالله إني لحبلى، قال: (أما لا، فاذهي حتى تلدي)، فلما ولدت أته بالصبي في خرقة، قالت: هذا قد ولدته، قال: (اذهي فأرضعيه حتى تפטّميه)، فلما أته بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت: هذا يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجوها»^(٣). فأرجأ رسول الله ﷺ إقامة الحد على الغامدية حتى تضع حملها، ثم حتى ترضعه ثم حتى تפטّمه، وهذا دليل على حرص الإسلام على حياة الأجنة ولو أتت من سفاح، ولو كان يجوز إجهاض الجنين بقصد التستر على فاحشة اقترفتها أمه، لأمر رسول الله ﷺ هذه المرأة بإجهاض جنيها، ولما أمرها بالإهتمام به، حتى تتوفر له أسباب الحياة مستقلاً عنها، أما وقد أمرها ﷺ بهذا الأمر الأخير، فإن هذا يدل على حرمة إجهاض الجنين للتستر على الفاحشة، لأن الأمر بالشيء نهى عن ضده، ولا يعد إجهاض الجنين في هذه الحالة من قبيل إجهاض

(١) لا خلاف بين الفقهاء في أن الحامل يرخص لها إذا خافت أن تسقط جنيها بالصوم (المرغباني «الهداية»)، البابرّي «العبادة»، ابن الهمام «فتح القدير» (٢/٢٧٦)، الكاساني «بدائع الصنائع» (٢/١٠٢٢)، شرح الحرشي (٢/٢٦١)، النووي: «المجموع» (٦/٢٦٧)، الحصني «كفاية الأخيار» (١/٤٠٧)، المغني (٣/٧٧)، الكافي (١/٣٤٤)، المحلى (٦/٣٩٨)، الشوكاني «نيل الأوطار» (٤/٢٣٠)، د. عبد الفتاح إدريس «الرخص المتعلقة بالمرض» ؟ (٣٤٦).

(٢) قال ابن قدامة: لا نعلم خلافاً في أن الحامل لا يقام عليها الحد حتى تضع، سواء كان الحمل من زنا أو غيره، قال ابن المنذر: «أجمع أهل العلم على أن الحامل لا تُرجم حتى تضع حملها» (المغني ٨/١٧١).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/٥٢).

الجنين لعذر، ومن ثم فإن إجهاضه في هذه الحالة يقتضي الإثم، ويوجب الضمان.

ومن الظواهر التي أسفر عنها التحلل الخلقي، وضعف الوازع الديني لدى الكثيرين، أن أكثر حالات الإجهاض التي تتم في عصرنا، تكون بقصد التستر على فاحشة، وقد حدا هذا ببعض الأطباء إلى التخصص في مجال إجهاض البغايا وبائعات الهوى، وبعض من يتكسبون بذلك يعلم علم اليقين أنه يقترف جريمة، تستوجب عقابه في الدنيا والآخرة أيّاً كانت عقيدته، إلا أنه يرى أن عملية الإجهاض في هذه الحالة لها ما يسوغها، وذكر من مسوغاتها عدم رغبة الأم في وجود هذا الطفل الذي تريد إجهاضه قبل أن يأتي إلى الحياة، «إن الطفل الذي يأتي رغم إرادة أمه تستقبله الأم ببرود وإهمال، مما ينعكس على نفسية الطفل، ويجعله ناقماً على الحياة»^(١)، في حين يرى آخر أن «الإجهاض ضرورة قومية»!!، ويستشهد لهذه الضرورة القومية بحالات تم فيها الحمل، نتيجة اقتراف الزنى بالحرارم، أو اغتصاب الإناث، أو زواج المرأة بمن كذب عليها أو غرر بها، ونحو ذلك، ويصف هذا الطبيب القول بجرمة الإجهاض في مثل ذلك بأنه «صياح ومهاترة لا جدوى منها»، فهو يقول: «كفانا صياحا ومهاترات بلا جدوى، دعونا نجلس معاً، ولنبحث عن حل وحكم لهذه الحالات، بدلاً من تبادل الاتهامات»^(٢)، ولا أدري أي حل وأي حكم لحالات الحمل التي جاءت نتيجة للشذوذ الجنسي وعدم التمسك بأدنى مسحة من خلق أو دين؟ وأي ضرورة للإجهاض في مثل هذه الحالات الشاذة إلا أن يكون قد قصد بذلك وضع قانون يبيح الزنى بين أفراد المجتمع، لتكون دعوته إلى إباحة إجهاض الأجنة غير المرغوب فيها الناشئة عن ذلك، بمثابة الدعوة إلى

(١) مقال «طبيب نصف الليل» بأخبار الحوادث المصرية - العدد (١٧٣) - السنة الرابعة ١٩٩٥/٧/٢٧ - الصفحة الخامسة.

(٢) المصدر السابق (٩).

ما تدعو ضرورة المجتمع إليه.

وإن كان هذا المتشنج الغر وأمثاله يعذرون، لعلم إمامهم بعلوم الشريعة وقواعدها، حتى ظنوا أن هذه الأحكام تصدر كورق البنكوت، كلما احتاج المجتمع إلى مزيد من السيولة فيها، لتواكب انتكاس الأخلاق والمبادئ التي دعت إليها الشرائع السماوية، فإنه لا يعذر عالم أسندت إليه وظيفة الإفتاء في بلد الأزهر الشريف، أن تصدر عنه فتوى تبيح إجهاض الإناث اللاتي اغتصبن، إذا تم هذا في خلال الشهور الأولى للحمل، حماية للأنساب من الاختلاط، إذ جاء في نفس الصحيفة نفسها التي كتب فيها هذا المقال منسوباً إلى فضيلة الأستاذ الدكتور: محمد سيد طنطاوي رأي مفاده «أن الإجهاض جائز خلال الشهور الأولى للحمل، في حالات الاغتصاب، وذلك حرصاً على الأنساب من الاختلاط»^(١)، وهذه الفتوى ينقضها حديث بريدة في اعتراف الغامدية بالزنا، فإن رسول الله ﷺ لم يأمرها بإجهاض ما في بطنها، حرصاً على الأنساب من الاختلاط، كما يقول فضيلة المفتي، ولم يستفصل منها رسول الله ﷺ إن كان زنى ما عز بها قد تم برضاها أو بإكراهها عليه، كما لم يستفصل منها إن كان حملها في شهوره الأولى أو بعد ذلك، فلو كان الحكم يختلف باختلاف ظروف ارتكاب الفاحشة، وعمر الجنين، لاستفصل منها رسول الله ﷺ عن ذلك، ولبن لها -وقد ذكرت أنها حبل- أن لها أن تجهض هذا الجنين إن كان عمره كذا أو نحو ذلك، لأنه وقت الحاجة إلى البيان، وتأخير البيان عن وقت الحاجة إليه لا يجوز، فلما لم يستفصل ولم يبين دل على حرمة إجهاض الجنين ولو كان من سفاح، أيأ كانت ظروف ارتكاب الفاحشة، أو عمر الجنين.

وأسأل فضيلته: أي شهور أولى يباح خلالها الإجهاض؟ إن الجنين قبل نفخ الروح فيه له حرمة، وإن لم تكن كحرمة من نفخت فيه الروح، وهذه الحرمة تقتضي حرمة الإعتداء عليه،

(١) المصدر السابق.

فإذا نفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً من بدء الحمل، فإن الاعتداء عليه في هذه الحالة يكون قتلاً لنفس حرم الله قتلها إلا بالحق، ليس من الحق إزهاقها بمجرد مجيئها من سفاح. وأسأله سؤالاً آخر: ألا تختلط الأنساب إلا في حال الحمل باغتصاب الزني بها، وما مدى اختلاط الأنساب إذا لم يجهض الجنين الناشئ عن الاغتصاب، بأن كان في الشهور الأخيرة من الحمل به، وفقاً لفهوم المخالفة للفتوى.

إن العلة التي ذكرها لإباحة الإجهاض لا قيمة لها، ولا تصلح مسوغاً لإباحة إجهاض الجنين الذي يكون في الشهور الأولى من الحمل أو في الشهور الأخيرة منه، سواء جاء نتيجة اغتصاب أو رضا مقترفي الفاحشة، ولم يقل بهذه العلة أحد من الفقهاء الذين أباحوا الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين لعنر أو لغيره.

وثمة عبارة غير دقيقة اختتم بها بعض الكاتبتين المحدثين^(١) كلامه في صدد حكم الإجهاض قال: «إن الإجهاض قتل عمدي للجنين»، إذ ليس كل إجهاض قتلاً، فضلاً عن كونه عمداً أو شبه عمد أو خطأ، فإن القتل لا يتصور إلا في كل ذي روح^(٢)، فإذا كان الجنين لم ينفخ فيه الروح، فلا يكون إجهاضه قتلاً.

حكم إجهاض الجنين بقصد تحديد النسل

تقوم دواعي تحديد النسل أو تقليل الإنجاب على مسوغات منها مايلي:

- ١- استبقاء جمال المرأة وسمتها، لدوام التمتع، وإعفاف زوجها.
- ٢- تجنب الخطر على صحة المرأة من تكرار الحمل والولادة، أو قصر الفترات

(١) د. أحمد شلبي: «طبيب نصف الليل». المصدر السابق.

(٢) إذ يقول الجرجاني في «تعريفاته» (١٥) «القتل هو فعل يحصل به زهوق الروح».

بين كل حمل وآخر، أو صغر سن المرأة، وكذلك تجنب الخطر على صحة المرأة المريضة، والتي يزيد خطر مرضها مع الحمل.

وقد أكد الطب الحديث الأخطار الطبية، التي تحيق بالأمهات والأطفال، من جراء عوامل متصلة بنمط الإنجاب، وتنشأ هذه الأخطار عن: حدوث الحمل بعد فترة قصيرة (أقل من ثلاثين شهراً) من حمل سابق، وحدث الحمل للمرأة وهي في سن صغيرة، كأن كانت أقل من ثمانية عشر عاماً، وحدثه لمن قاربت سن اليأس أو تجاوزته، وتكرر حمل المرأة لأكثر من أربع مرات، وحدث حمل غير مرغوب فيه إذا أعقبه الإجهاض، وعدم المتابعة الطبية أثناء الحمل والولادة، وحدث الحمل مع المرض، كأن كانت الحامل مصابة بأمراض القلب، أو ارتفاع ضغط الدم، أو في نسبة السكر، أو مصابة بفقر الدم وسوء التغذية، أو كان بها مرض يمكن انتقاله إلى الطفل: كالأضرار المعدية الوراثية، وحدث الحمل أثناء الإرضاع. وقد أثبتت الدراسات أن العوامل السابقة، قد تؤدي إلى أخطار صحية على المرأة أو الطفل أو كليهما.

٣- تجنب الخطر على صحة الطفل الرضيع، من جراء تغير لبن المرأة الحامل، والحفاظ على الجنين من حدوث تشوهات خلقية له، أو فقده أثناء الحمل والولادة، أو انتقال بعض الأمراض المعدية أو الوراثية إليه من الوالدين.

فقد أجريت أبحاث طبية في بعض البلدان المتقدمة، للوقوف على الآثار التي تنجم عن تكرار الحمل، بصفة متلاحقة وعلى فترات قصيرة، أو تنجم عن الحمل في سن مبكرة أو متأخرة، أو أثناء الإرضاع، فكانت النتيجة التي أسفرت عنها هذه الأبحاث، عدة آثار ضارة، تصيب الحامل، كما تصيب الأجنة والأطفال الرضع، ومن هذه الآثار: فقد الأجنة أثناء الحمل أو الولادة، وزيادة التشوهات الخلقية للمولود، ونقص وزنه عند الولادة، وضعف النمو والذكاء، وقلة المناعة لدى

الأطفال المولودين في هذه الحالات، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل وفيات الرضع منهم، والأطفال الذين تجاوزوا مرحلة الإرضاع.

وقد أجريت دراسة بطب الأزهر لتحليل كمية المواد البروتينية اللازمة لنمو الطفل في لبن الأم، مع إجراء مقارنة بين نسبة هذه المواد في اللبن مع تقارب الحمل، فأثبتت الدراسة أن لبن الأم وحده كاف في الشهور الأولى، إلا أنه يحتاج إلى إضافات بعد الشهر السادس أو قبله، تبعاً لحال الموضع والرضيع، وأن أعلى كمية من المواد البروتينية في لبن الموضع تتحقق، إذا كانت الفترة بين حملين أكثر من ثلاثين شهراً، وتلي ذلك الفترة من عشرين إلى أربعة وعشرين شهراً، ثم ثمانية عشر شهراً إلى أربعة وعشرين، وأقل كمية من هذه المواد ترتبط بالفترة التي تقل عن ثمانية عشر شهراً، ومعنى هذا أن سوء تغذية الطفل يحدث إذا قلت المدة بين حمل وآخر عن ثلاثين شهراً.

٤- الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد، والاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب، ودخول مداخل السوء.

وقد اعتبر الإمام الغزالي هذا المبرر لجواز العزل، وقال في هذا الخصوص: «إن هذا غير منهي عنه، فإن قلة الحرج معين على الدين، نعم الكمال والفضل في التوكل والثقة بضمان الله، حيث قال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، ولا جرم فيه سقوط عن ذروة الكمال وترك الأفضل، ولكن النظر إلى العواقب وحفظ المال وادخاره، مع كونه مناقضاً للتوكل، لا نقول إنه منهي عنه»، وقال ابن الجوزي: «ينبغي للمؤمن أن يتشاغل بمعاشه، ويرفق من نفقته، خصوصاً ذا العائلة، وما رأينا مثل هذا الزمان القبيح، فما بقي من يوماً إليه بمعونة ولا استقراض منه، فيحتاج الإنسان أن يدخل في مداخل لا تليق به، وأن يتعرض لما لا يصلح، فينبغي تقليل العائلة».

ويستدل لكثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد، بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء)^(١)، فالابتلاء إنما يشق ويشتد حين تكثر العيال، ولا يتوافر معهم ما تتطلبه حياتهم، من أسباب ومطالب.

٥- توفير المضجع المستقل لكل طفل، تطبيقاً لسنة رسول الله ﷺ في التفريق بين الصبيان في المضاجع، الذي ورد الأمر به في حديث رواه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(٢)، إذ يخص لكل واحد منهم فراشاً لا يضاجعه فيه آخر منهم، وذلك حذراً من غوائل الشهوة.

٦- فساد الزمان والخوف من سوء خلق الولد، وقد اعتبر فقهاء الحنفية هذين السببين لجواز العزل ولو لم تأذن فيه الزوجة، إذ جاء في رد المختار: «إن خاف من الولد السوء في الحرية يسعه أن يعزل بغير رضاها، لفساد الزمان، فليعتبر مثله من الأعذار مسقطاً لإذنها، ... كأن يكون في سفر بعيد، أو في دار الحرب، فخاف

(١) رواه الحاكم في تاريخه وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وسكت عنه، وروى عن ابن عباس أنه قال في معناه: «كثرة العيال أحد الفقرين، وقلة العيال أحد اليسارين» (الجامع الصغير) (١/٤٨)، كنز العمال (٢٨٥/١٦)، كشف الخفا (١/٤٠٢). الحديث ضعيف [المجلة]

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» وقال: وثق ابن معين عمرو بن شعيب وإنما قالوه في هذه للإرسال، فإن شعبياً لم يسمع من جده عبد الله بن عمرو، وقد قال إسحاق الخنظلي: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وأخرجه أبو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي في سننهم بإسناد حسن. (المستدرک) (١/١٩٧)، سنن أبي داود (١/١١٥)، سنن الترمذي مع تحفة الأحوذى عليه (٢/٤٤٥)، سنن الدارقطني (١/٢٣٠)، السنن الكبرى (٢/٢٢٩).

على الولد، أو كانت الزوجة سيئة الخلق، ويريد فراقها، فخاف أن تحبل»^(١).

إلى غير ذلك من المعاذير التي قال بها من يرون إباحة العزل أو تحديد النسل، قديماً وحديثاً^(٢).

وسواء قيل بحل ذلك أو حرمة، فإن البحث لم ينعقد أصلاً لبيان حكم تحديد النسل، وإنما نتعرض له بقدر ما تقتضيه الجزئية التي نبين حكمها، وهي: الإجهاض كوسيلة لتحديد النسل.

والمستعرض لنصوص الشريعة، لا يرى في أي منها ما يفيد جواز الاعتداء على الأجنة، أو ما يدعو إلى تحديد النسل أيّاً كانت غاياته ومسوغاته، بل إن نصوصها تحض على التنازل وتدعو إلى حفظ النسل، مما جعل المحافظة عليه إحدى المقاصد الضرورية للأحكام الشرعية^(٣)، وهذا يتنافى مع الدعوة إلى تقليده، أو الاعتداء عليه لتحديد عدده.

ومن ثم فلا تعتبر الرغبة في تحديد النسل مهما كانت مسوغاته، عذراً يبيح إجهاض الجنين في أي مرحلة من مراحل تخلقه.

وقد انعقد المؤتمر الثاني لجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة في المحرم من عام (١٣٨٥هـ)، بشأن تنظيم النسل، وقرر المؤتمر: «أن الإجهاض بقصد تحديد النسل، أو استعمال الوسائل التي تؤدي إلى العقم لهذا الغرض، أمر لا يجوز ممارسته شرعاً، للزوجين أو لغيرهم».

(١) رد المختار (٢/٣٨٠).

(٢) أشير إلى هذه المعاذير في تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي (٢٣٦-٢٥٧).

(٣) الشاطبي «الموافقات» (٢/٨).

كما انعقد مجلس الفقه الإسلامي، في دورة مؤتمره الخامس بالكويت في الفترة من (٦-١) من جمادى الأولى (١٤٠٩هـ)، بشأن تنظيم النسل، وقرر المؤتمر «أنه يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب، قصد المabاعدة بين فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان، إذا دعت إليه الحاجة معتبرة شرعاً، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض، وبشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم».

كما انتقد فضيلة الشيخ: محمد أبو زهرة تنظيم النسل، ومنع تحديده بطريق الإجهاض، باعتباره قتلاً للنفس، مستشهداً على حرمة الإجهاض لتنظيم النسل، بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، وفسر النهي عن القتل في الآيتين، بما يتضمن النهي عن الوأد والإجهاض، لأن كلا منهما إزهاق لنفس حرم الله قتلها إلا بالحق، ويتضمن بالإشارة منع الحمل للسبب المذكور في الآيتين، لأن فيها إنكاراً لقدرة الله تعالى على الرزق^(١).

وفي مقابل هذه الآراء المانعة للإجهاض كوسيلة لتحديد النسل، نجد آراء لعلماء آخرين لا تمنع من جواز الإجهاض لتحقيق الغاية السابقة.

فقد صدرت فتوى من رئيس المحكمة العليا الاستئنافية باليمن، عن سؤال جاء فيه: «امرأة متزوجة ولديها عدة أولاد، ولجعلها للوسائل الحديثة لمنع الحمل، أصبحت حاملاً الآن، وتطلب إجهاضها طبياً، فهل تجيز قوانيننا عملية الإجهاض،

(١) مقال بعنوان «تنظيم النسل»، صدر في مجلة لواء الإسلام (١٩٦٢م).

علماً بأن ذلك برضاها ورضاء زوجها، نرجو الإفتاء سريعاً ومفصلاً ليكون منا العمل به»، وجاءت الإجابة عليه على النحو التالي: «الشريعة المطهرة لا تمنع من ذلك مع رضاء الزوج، وبشرط أن لا تكون الروح قد نفخت في الجنين، وقد قررت الشريعة أن الروح تنفخ في الطفل من أول الشهر الخامس»^(١).

وصدرت عن الشيخ عبدالله القلقيلي، المفتي العام بالأردن، فتوى سنة ١٩٦٤م، جاء فيها: «إن من المتفق بين الأئمة جواز العزل، وهو من طرق منع الحمل، وقد أخذ العلماء من هذا جواز أخذ الدواء لمنع الحمل، بل أخذ الدواء لإسقاط الحمل، ونحن نفتي بجواز تحديد النسل مطمئنين»^(٢)، وفتواه هذه تقتضي جواز تحديد النسل ولو كان بإسقاط الحمل، باعتباره طريقاً يؤدي إلى ذلك.

ويرى د. حسين أتاوي جواز تحديد النسل، ولو كان بإجهاض الجنين مالم ينفخ فيه الروح، مستنداً في ذلك إلى أن الإجهاض كالعزل الذي يكون بعد الإلقاح وقبل النفخ، وإذا كان العزل جائزاً، فإن إجهاض الجنين المتخلق جائز مالم ينفخ فيه الروح، ولو كان هذا لغرض تحديد النسل^(٣).

وتعقيباً على فتوى رئيس المحكمة العليا الإستئنافية باليمن، أقول: أي شريعة مطهرة هذه التي استند إليها في القول بجواز الإجهاض، ومن أي مصدر استقى رضاء الزوج والزوجة، كقيّد لجواز إجهاض مالم تنفخ فيه الروح، إن نصوص

(١) تنظيم الأسرة في المجتمع الإسلامي (٦٢، ٦٧)، إصدار الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية - إقليم الشرق الأوسط. قرطاج / تونس.

(٢) نشرت هذه الفتوى في صحيفة الدفاع في ١٦/١١/١٩٦٤م، ثم وزعت في بيان صادر عن الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية في كانون أول ١٩٦٤م.

(٣) سبق ذكر نص رأيه هذا منقولاً عن بحث له بعنوان «تخطيط الأسرة كما ورد في القرآن والسنة» ص ٣٥ من هذا البحث.

الشريعة ليس فيها ما يدل على إباحة الإجهاض صراحة أو ضمناً، بل إن فيها ما يعتبر الإعتداء على النطفة بمثابة الإعتداء على ما تخلق منها، ذلك ما روى عن علي رضي الله عنه (أن النبي ﷺ أتى ببيض النعام، فقال: (إنا قوم حرم، أطعموه أهل الحل)، فجعل رسول الله ﷺ اعتداء المحرم على النطفة التي يتخلق منها الصيد، كاعتدائه على الصيد، وهذا يدل على أن لهذه النطفة حرمة، تقتضي عدم الإعتداء عليها، ومما يدل على إثم من اقترف جريمة الإجهاض، ولو قبل نفخ الروح في الجنين المجهض، إيجاب رسول الله ﷺ الغرة فيه، فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاخصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى أن دية جنيها عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم، فقال حمل بن النابغة الهذلي: يارسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: (إنما هذا من إخوان الكهان)^(١)، وهذا الضمان يقتضي إثم من اعتدى على الجنين ولو لم ينفخ فيه الروح، كما أنه ليس في نصوص الشريعة ما يفيد زوال وصف التجريم عن الفعل الضار برضاء أحد، ولو كان من صدر منه الرضا هو الجنين عليه، فمن قال لغيره اقتلني فقتله، أثم بذلك وضمنه، لأن الإباحة لا تجري في النفوس، ومن ثم فإن وصف التجريم لا يزول عن فعل الإجهاض، ولو اقترفه الوالدان أو أذن فيه أو ساعدا عليه، لأن الله تعالى فيه حقاً، لا يملك أحد إسقاطه بالرضا.

ويجاب عن فتوى الشيخ القليلي ود. أتاى وغيرهما، ممن يبيحون الإجهاض لتحديد النسل، استناداً إلى القول بإباحة العزل بما أجيب به من قبل.

(١) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين (اللؤلؤ والمرجان ٢/٤١٩ - ٤٢٠).

وقد انعقد المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة، في الفترة من ٥-١٣/٩/١٩٩٤م، وجاء في الفقرة ٨-٢٥ من وثيقة المؤتمر: «لا يجوز بأي حال من الأحوال الدعوة إلى الإجهاض، كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة»، كما جاء في الفقرة ٧-٢٤: ينبغي للحكومات اتخاذ الخطوات المناسبة، لمساعدة النساء على تجنب الإجهاض، لذي لا ينبغي تشجيعه بأي حال، كوسيلة لتنظيم الأسرة»، إلا أن هذا وإن كان في ظاهره لا يجعل الدعوة إلى الإجهاض، وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، إلا أنه لا يمنع من إجهاض الأجنة غير المرغوب فيها، في أي مرحلة من مراحل التخلق، ولو بعد نفخ الروح، وتذليل كل العقبات في سبيل إجهاض هذه الأجنة، أيا كان سبب الإجهاض، ولو كان لتنظيم الأسرة أو تحديد النسل، إذ جاء في الفقرة ٨-٢٥: «أما النساء اللاتي يحملن حملاً غير مرغوب فيه، فينبغي أن تيسر لهن فرص الحصول على المعلومات الموثوقة والمشورة الخالصة، أية تدابير أو تغييرات تتصل بالإجهاض في إطار نظام الرعاية الصحية، لا يمكن أن تتقرر إلا على المستوى الوطني أو المحلي، ووفقاً للتشريع الوطني، وفي الحالات التي لا يكون فيها الإجهاض مخالفاً للقانون، يجب الحرص على أن يكون مأموناً، وينبغي في جميع الحالات تيسير حصول النساء على خدمات جيدة المستوى، تعينهن على معالجة المضاعفات الناجمة عن الإجهاض، وأن تتوافر لهن على الفور خدمات ما بعد الإجهاض، في مجالات المشورة والتوعية وتنظيم الأسرة، الأمر الذي من شأنه المساعدة على تجنب تكرار الإجهاض».

وقد تحفظ كثير من ممثلي الدول على إباحة الإجهاض بوجه عام، كما تحفظوا على الفقرات التي تنظمه والتي وردت بالوثيقة، ومن ذلك مايلي:

أ- تحفظ ممثل السلفادور الذي قال: «أما فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، فإننا نود أن نعرب عن تحفظاتنا، مثلما فعلت البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية، لا ينبغي أبداً أن ندرج الإجهاض في تلك المفاهيم،

سواء كخدمة أو كطريقة لتنظيم الخصوبة».

ب- تحفظ ممثل هندوراس الذي قال: «إن المرء يقبل مفاهيم «تنظيم الأسرة»، و «الصحة الجنسية»، و «الصحة الإنجابية»، و «الأمومة السالمة»، و «تنظيم الخصوبة»، و «الحقوق الإنجابية»، و «الحقوق الجنسية»، ما دامت هذه المصطلحات لا تتضمن الإجهاض أو إنهاء الحمل، لأن هندوراس لا تقبل تلك الأعمال بوصفها أعمالاً تحكمية، كما أننا لا نقبلها كطريقة لتنظيم الخصوبة أو تنظيم عدد السكان».

ج- تحفظ ممثل ليبيا الذي قال: «أود أن أتحفظ على عبارة «الحمل غير المرغوب فيه»، الواردة في الفقرة ٨-٢٥، لأن الشريعة الإسلامية التي اعتمدتها الجماهيرية العربية الليبية دستوراً لبلادنا، لا تعطي للدولة الحق في ممارسة الإجهاض، إلا فيما يتعلق بإنقاذ حياة الأم، وفي أضيق نطاق».

د- تحفظ ممثل نيكاراغوا الذي قال: «إننا نقبل مفاهيم «تنظيم الأسرة» و «الصحة الجنسية»، و «الصحة الإنجابية»، و «الحقوق الإنجابية»، و «الحقوق الجنسية»، ونعرب عن تحفظنا الصريح على أن تشمل هذه المصطلحات أو أي مصطلحات غيرها، عنصر «الإجهاض»، أو «إنهاء الحمل»، إذ لا يمكن اعتبار الإجهاض أو إنهاء الحمل مهما كانت الظروف، وسيلة لتنظيم الخصوبة أو وسيلة لتنظيم عدد السكان.. وتقبل نيكاراغوا في دستورها الإجهاض العلاجي، للضرورة الطبية، وهكذا فإننا نعرب عن تحفظنا الصريح على «الإجهاض» و «إنهاء الحمل» في أي جزء من برنامج عمل المؤتمر».

هـ- تحفظ ممثل الإمارات الذي قال: «إن المفهوم الذي تعطيه دولة الإمارات العربية المتحدة، للإجماع الدولي على توصيات بيان القاهرة الختامي، ينطلق من إيماننا بتعزيز دور الإنسان، ومكانته السامية ورفاهيته، ودوره في الأسرة والمجتمع والدولة، وهو في الواقع العامل الرئيسي في التنمية المستدامة، ونحن لا نقبل في هذا

السياق الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة، ونؤكد تحفظنا أيضاً على كل ما يخالف ديننا الحنيف. وشريعتنا السمحاء، ودستورنا وقوانيننا ومبادئنا».

و- تحفظ ممثل غواتيمالا الذي قال: «نعلن التحفظ الصريح على.. الفصل السابع الذي نتحفظ عليه بالكامل... وينسحب هذا التحفظ على جميع التعبيرات الواردة في الوثيقة مثل: «الحقوق الإنجابية»، و«الحقوق الجنسية» و«الصحة الإنجابية»، و«تنظيم الخصوبة»، و«الصحة الجنسية»، و«الأفراد»، و«الثقافة الجنسية والخدمات للمراهقين»، و«الإجهاض بكل أشكاله»، و«توزيع وسائل منع الحمل»، و«الأمومة السالمة».

ز- تحفظ ممثل الكرسي الرسولي الذي قال: «إن حياة البشر تبدأ من لحظة حدوث الحمل، وأنه يجب الدفاع عن الحياة وحمايتها، ولذلك فإن الكرسي الرسولي لا يسعه قط، أن يتغاضى عن الإجهاض أو عن السياسات التي تؤيد الإجهاض، والوثيقة الختامية -خلافاً للوثيقتين السابقتين لمؤتمري بوخارست ومكسيكو- تعترف بالإجهاض كبعد للسياسة السكانية، بل وللرعاية الصحية الأولية، رغم أنها تشدد على أنه ينبغي عدم تشجيع الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة، وتحث الدول على إيجاد بدائل للإجهاض، وتعني الديباجة ضمناً أن الوثيقة لا تتضمن تأكيداً لحق جديد في الإجهاض معترف به دولياً».

ح- تحفظ ممثل مالطة الذي قال: «إن إنهاء الحمل عن طريق عملية الإجهاض المستحث، غير قانوني في مالطة، ولذلك فإنه ليس بوسع وفد مالطة، أن يقبل دون تحفظ ذلك الجزء من الفقرة ٨-٢٥ الذي يكفل «الحالات التي لا يكون فيه الإجهاض مخالفاً للقانون»، فضلاً عن ذلك يتحفظ وفد مالطة أيضاً على موقفه من عبارة: «يجب الحرص على أن يكون مثل هذا الإجهاض آموناً»، لأنه يرى أن هذه الجملة قد تقبل تفسيرات متعددة، منها: أن الإجهاض يمكن أن يكون خالياً تماماً من

المخاطر الطبية والنفسية، مع تجاهله تماماً حقوق الجنين».

ط- تحفظ ممثل بيرو الذي قال: «إن مبادئ برنامج العمل ستنفذ في بيرو، في إطار دستور الجمهورية وقوانينها، وكذلك في إطار المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل وغيرها، مما اعتمدته دولة بيرو وصدقت عليه على النحو الواجب، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى المادة الثانية من دستور بيرو، التي تقر بحق جميع الأشخاص في الحياة منذ لحظة حدوث الحمل، والإجهاض مجرم على النحو الواجب في القانون الجنائي في بيرو، باستثناء وحيد، هو الإجهاض العلاجي، وتعتبر بيرو الإجهاض مشكلة خاصة بالصحة العامة، ... وفي هذا الصدد يقر دستور بيرو بالدور الأساسي للأسرة والوالدين.. في التحديد الحر والطوعي لعدد الأطفال، الذي يرغب الأبوان في إنجابهم، وفترات المباشرة بين ولاداتهم، وكذلك الوسيلة التي يختارونها لتنظيم الأسرة، بشرط أن لا يكون فيها اعتداء على الحياة، إن برنامج العمل يتضمن مفاهيم... ترى الحكومة أنها بحاجة إلى تحديد أدق، وإلى استبعاد صارم للإجهاض، لأنه وسيلة منافية للحق في الحياة»^(١).

إجهاض الجنين لعذر

أبين في هذا الفرع حكم إجهاض الجنين لعذر، سواء تعلق هذا بالجنين الذي يراد إجهاضه، كإصابة الأم بالأيدز الذي قد ينتقل منها إليه عن طريق المشيمة أو عند الولادة، أو تشوه هذا الجنين، أو تعلق هذا العذر برضيع، يخشى إنقطاع اللبن الذي يغتذي به أو نقصه بسبب الحمل، أو تعلق بالمرأة الحامل، إذا كان يخشى عليها من استمرار الحمل، وأبين ذلك في أربعة مقاصد على النحو التالي:

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٥-١٣/٩/١٩٩٤م.

المقصد الأول: إجهاض المصابة بالإيدز.

المقصد الثاني: إجهاض الجنين المشوه.

المقصد الثالث: إجهاض الموضع عند الخوف على الرضيع.

المقصد الرابع: إجهاض من يضر بها الحمل.

المقصد الأول

إجهاض المصابة بالإيدز

انتشرت الفيروسات في النصف الأخير من هذا القرن انتشاراً مؤرقاً، وليس فيروس الأيدز أو الإيولا هما الوحيدين أو الأخيرين في عالم الفيروسات الجديدة، ففي خلال العشرين عاماً الأخيرة من هذا القرن تم اكتشاف ما يقرب من خمسة عشر فيروساً جديداً، لا يعلم لها علاقة بالإنسان، وليس الأيدز هو المرض الوحيد الذي تنتقل فيه العدوى عن طريق الإتصال الجنسي، فإن ما يقرب من ستة أمراض عرف انتقالها بهذا الطريق منذ خمسة وعشرين عاماً، زادت في الوقت الحاضر على أربعين مرضاً يمكن أن تنتقل بذلك.

واجتزئ من هذه الأمراض التي يمكن انتقالها بالإتصال الجنسي، مرض الأيدز أو نقص المناعة البشرية، أو معضلة القرن العشرين، كما يسميه البعض، لبيان حكم إجهاض المرأة المصابة به، وقبل بيان هذا أبين مصادر فيروس هذا المرض، وطرق العدوى به.

مصادر فيروس الأيدز وطرق العدوى به:

ذكر العلماء أن فيروس الأيدز، يوجد في اللعاب، والدمع، وحليب الثدي، والمني، والإفرازات المهبلية للمرأة، والسائل الشوكي، والعقد اللمفاوية، والدم،

ومخ العظام.

كما ذكروا أنه ينتقل بالطرق التالية:

- ١- ممارسة الجنس ولو بالطريق المشروع مع المريض بالأيدز.
 - ٢- الشذوذ الجنسي وممارسة الجنس مع أكثر من واحد من الجنس الآخر، بحيث تتعدد العلاقات الجنسية مع خلاف جنس الممارس.
 - ٣- ينتقل إلى الأطفال الذين ولدوا من أمهات مصابات به، أو ولدوا لأشخاص أصيبوا به، إذ ينتقل إلى هؤلاء الأطفال عبر المشيمة، وعند الولادة من الأم، وعن طريق لبن الثدي الذي يرتضعونه ممن ترضعهم.
 - ٤- نقل كميات من الدم أو منتجاته إلى المرضى الذي يحتاجون إلى ذلك، إن كان الدم أو منتجاته ملوثة بهذا الفيروس.
 - ٥- استعمال أكثر من شخص لحقنة (سرنجة) واحدة، سواء كان هذا الإستعمال بأخذ عينة من الدم أو إعطاء دواء أو نحوهما^(١).
- فإذا كان فيروس هذا المرض ينتقل إلى الأطفال الذين ولدوا من أمهات مصابات به، أي كان سبب الإصابة، وأنه يصل إليهم عبر المشيمة أو عند الولادة، فإن أيّاً من هؤلاء الأطفال يولد حاملاً للمرض، بما يخلفه المرض في البدن المصاب به، وما يتوقع من انتهاء حياته به، ولهذا كانت دعوة البعض إلى إجهاضه للتعجيل بنهاية سيقاها لا محالة بهذا المرض، فضلاً عما فيه من الرحمة به، من مكابدة آلام المرض إذا استبقى إلى ما بعد الولادة.

(١) د. محمد زلزلة «الأيدز معضلة القرن العشرين» (٣٢-٤٨)، د. فؤاد شعبان «الأمراض المعدية» (٦٩، ٦٨، ٥٥)، أ. وليد ناصف «الأيدز» (٣٠-٣١)، يارا نور «السيدا أو الأيدز» (٦٣-٦٦).

إلا أن إجهاضه في هذه الحالة قد تعارضت فيه مفسدة التسبب في إسقاطه، حتى لا يولد مصاباً بهذا المرض، مع مصلحة الإبقاء عليه، حفاظاً على حقه في الحياة، وإن كان يولد مريضاً بنقص المناعة البشرية، ولا يمكن تحقيق المصلحة في الإبقاء عليه، ودفع مفسدة إصابته بهذا المرض، الذي تنتقل فيروساته إليه عن طريق المشيمة أو عند الولادة في نفس الوقت، وقواعد الشريعة تقضي بأن «إذا اجتمعت مصلحة ومفسدة في عمل معين، ولم يمكن تحصيل المصلحة ودرء المفسدة جميعاً، وكانت المصلحة أعظم من المفسدة التي تقابلها، قدمت المصلحة»^(١).

ولهذا فإني أرى أن مصلحة الإبقاء على هذا الحمل أرجح من المفسدة التي تقابلها، وذلك لأن الجنين وإن ولد حاملاً للمرض، فلن يعدم العلم وسيلة لشفائه من هذا المرض، فكم من مرض كان في عداد الأمراض التي لا يرجى البرء منها، ثم صار مما يرجى البرء منه، وذلك نتيجة للطفرة الهائلة في مجال العلاج في زماننا هذا، ولم يعد مرض مما يستعصي علاجه إلا النزر اليسير، بعد أن خطا العلم والتقدم التكنولوجي خطوات واسعة، في مجال البحوث الطبية لمعالجة الأدوية المختلفة، والتي منها هذا الدواء الذي ما فتى العلماء يبحثون عن وسائل التغلب عليه، ونسمع أو نقرأ بين الحين والآخر عن بعض اجتهاداتهم في مجال معالجته، وقد ذكر بعض العلماء في هذا السبيل عدة وسائل، تفيد مرضى نقص المناعة البشرية، من أهمها دواء «الانترفيرون»، الذي يعمل كمادة قاتلة لفيروس مرض الأيدز، مساعداً مع جهاز المناعة في جسم المريض، هذا بالإضافة إلى المركبات التي من شأنها أن تمنع تكاثر الفيروس، والتي أطلق عليها بعض العلماء «مثبطات تكرار الحمّة»، إلا أن التداوي بهذه المركبات وغيرها لا بد وأن يصحبه التداوي من الأمراض المختلفة،

(١) ابن عبد السلام «قواعد الأحكام» (١/٨٨).

التي تغزو جسم من ضعف المناعة عنده، كبعض الإلتهابات الرئوية، والطفيليات المعوية، والآفات الجلدية ونحوها^(١).

فهذه الإجهادات وغيرها ترجح مصلحة الإبقاء على هذا الحمل، لأن المرض الذي يصاب به مما يرجى البرء منه، ومن ثم فليس ثمة ضرورة إلى التسبب في إسقاطه، حتى لا يولد مصاباً بهذا المرض، لأن حقه في الحياة أرجح من ذلك.

المقصد الثاني:

إجهاض الجنين المشوه

إذا أراد الحق سبحانه لإنسان أن يولد وأن يعيش حياة طبيعية، خلقه سبحانه في أحسن تقويم، وصوره في صورة سوية أرادها الحق له، ليميز بها عن سائر الخلق، يقول سبحانه: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾ [التين: ٤]، ويقول جل شأنه: ﴿يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم. الذي خلقك فسواك فعدلك. في أي صورة ما شاء ركبك﴾ [الإنفطار: ٦، ٧، ٨]، ويقول تعالى: ﴿هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾ [آل عمران: ٦].

إلا أن مشيئة الله سبحانه قد تقتضي أن يولد شخص ما وبه عيب خلقي، لا يؤثر على أسباب حياته أو استمرارها، وبعض هذه العيوب يمكن إصلاحها، وبعضها لا يستعصي على ذلك، مع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في مجال الطب وغيره. ولكن هذا لا يمنع من حدوث بعض التشوهات للأجنة لسبب أو لآخر، قد يولدن به، وقد يجهضن تلقائياً بسببه، وأكثر حالات الإجهاض بسبب التشوه،

(١) الأيدز معضلة القرن العشرين (٢٥٦-٢٦٥)، الأمراض المعدية (٦٥).

تحدث قبل الأسبوع الثاني عشر من بدء الحمل، وما تجاوز هذا التاريخ من الأجنة، فإنه يستمر حتى نهاية الحمل بإذن الله تعالى، إلا إذا حدث ما يقتضي إجهاضه: كضعف الرحم، أو موت الجنين، أو إصابة الحامل بما يسبب ذلك.

وقد أجريت دراسة عن التشوهات الخلقية في الأجنة، فتبين أن سبب هذه التشوهات مرده إلى وجود كروموزومات غير طبيعية في الأجنة المشوهة، سواء في عدد الكروموزومات أو شكلها، أو وجود جينات غير طبيعية بهذه الأجنة، نتيجة تأثير بعض الأدوية، أو التعرض للإشعاعات، أو حدثت التشوهات لإصابة الحامل بالحصبة الألمانية، أو بسبب سوء التغذية، أو نقص الفيتامينات.

وقد تبين أن استعمال بعض الأدوية في الأشهر الأولى من الحمل، له أثر كبير في إحداث التشوهات بالأجنة، ومن هذه الأدوية الإسبرين: الذي ينتج عن تناوله وجود شفة أرنبية للطفل، والمضادات الحيوية: كالتتراسيكلين: الذي يؤثر على تكوين عظام الطفل، ويسبب ضعف الأسنان، والأميسيلين: الذي يسبب للطفل مشاكل في الجهاز التنفسي، والإستيرتوميسين ومشابهاته: التي تؤدي إلى تشوه في عظام الجنين، والسلفا طويلة المفعول: التي تؤدي إلى تحطيم خلايا المخ في الأجنة، وتكون سبباً في إصابتهم بالتخلف العقلي، ومن الأدوية المؤثرة على الأجنة كذلك: الكورتيزون، والكحوليات: التي لها آثار ضارة بالأجنة، ومن الأدوية المحدثه للتشوه: أدوية السرطان، والمهدئات، وأدوية الصرع^(١).

و إجهاض الأجنة المشوهة يدعو إليه - كما يرى البعض - أمور اقتصادية

(١) د. سليمان قوش، «الإكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن الكريم» (٢٥، ٢٧، ٢٨)، د. محمود غراب «تأثير تعاطي الأدوية على الأم الحامل والجنين» مقال له بصحيفة الأهرام القاهرية في ١٩٩٥/٨/١، العدد (٣٩٦٨٤)، السنة (١١٩).

وإجتماعية وغيرها، ويرى البعض الآخر أنه تدعو إليه الشفقة والرحمة بهذا الجنين، حتى لا يولد مشوهاً، فيكون لذلك أثره النفسي السيئ عليه وعلى من حوله، وأياً كان الدافع إليه، فلا ينبغي تحكيم النظرة البشرية الضيقة، والأفق المحدود، فإن وقائع الأحوال تكذب كلا الباعثين، إذ خلقت «ماري هيورتين» و«هيلين كيلر» وبهما صمم وبكم، وخلقت «دينيس ليجريس» بلا ذراعين أو ساقين، ولم يمنع هذه كما لم يمنع سابقتهما، أن يحققن من النجاح ما يعجز عن تحقيقه الصحيح البدن الخالي من التشوه، ولا يستطيع أحد أن يدعي بأنهن كن مصدر إشفاق أو تعاسة لأنفسهن أو لمن حولهن.

وقد اختلف العلماء المحدثون في حكم إجهاض الجنين المشوه على مذهبين:

المذهب الأول:

يرى أصحابه عدم جواز إجهاض الجنين المشوه، لعدم توافر أركان الضرورة الشرعية في إجهاضه، وذلك لأن الطب لم يصل بعد إلى اليقين أو الظن الغالب، بأن هذا الجنين الذي يراد إجهاضه مشوه، ولا يعدو الأمر إلا أن يكون احتمالاً يحذر منه الأطباء، فضلاً عما في إجهاض الجنين في هذه الحالة، من إصابة الحامل بآلام نفسية نتيجة انتزاع الجنين من بطنها، مما يعد اعتداءً على مشاعر الأمومة، وقد يؤدي الإجهاض إلى حدوث أمراض أخرى: كالنزف والعقم وغير ذلك، وتشوه الجنين لا يغضى من أن الإجهاض صورة من صور الوأد الجاهلي، وإن اختلفت عنه وسيلة وتوقيتاً.

المذهب الثاني:

يرى من ذهب إليه جواز إجهاض الجنين المشوه، أو من به عيوب وراثية خطيرة لا يرجى شفاؤه منها، إذا كان هذا قبل نفخ الروح فيه، وأمكن معرفة التشوه

بوسائل الكشف المبكر عن الحمل، وتوصل إلى التشوه طبيبان عدلان أو أكثر، وفي هذا الصدد يقول د. محمد البار: «من الممكن التأكد من ذلك (أي التشوه) بواسطة بذل عينة من السائل الأمينوسي المحيط بالجنين أو تصويره بالموجات فوق الصوتية، أو بغير ذلك من الوسائل الطبية المستجدة»^(١).

الرأي الراجح:

الذي تركن النفس إليه من هذين المذهبين، هو مذهب القائلين بعدم جواز إجهاض الجنين المشوه، لما وجهوا به مذهبهم، ولأن أكثر الأجنة التي بها تشوه شديد لا يمكن معه أن تنهياً أسباب الحياة لهم، يجhezون قبل الأسبوع الثاني عشر من الحمل، وما جاوز هذا الأجل، فإنه يبقى إلى نهاية الحمل بإذن الله تعالى، لعدم وجود تشوهات بهم، أو وجود تشوهات لا تمنعهم من ممارسة الحياة، والأجنة التي تجاوزت هذه المدة - إن كان بها تشوه - فإما أن يكون قد اكتشف بها ذلك قبل النفخ أو بعده، فإن اكتشف بها ذلك النفخ، فثمة اتفاق بين الفقهاء على حرمة إجهاض الجنين الذي يكون في هذه المرحلة، إلا لعذر، وليس منه تشوه الجنين، وإن اكتشف بها ذلك قبل النفخ، فثمة اختلاف بين الفقهاء القدامى والمحدثين في حكمه، ولكني أرى أن اكتشاف هذا التشوه إذا كان بعد الأسبوع الثاني عشر وقبل النفخ، فإنه يكون قريباً من زمن النفخ (أي بعد يوم ٨٤ - ١٢٠ من بدء الحمل)، والجنين الذي يكون في هذه المرحلة تكون حرمة إجهاضه كحرمة إجهاض ما نفخ فيه الروح، لأنه قريب من زمن النفخ، وما قارب الشيء يعطي حكمه، لأنه

(١) الفتاوى الإسلامية (٣١٠، ٦/٩ - ٣٠١، ٣)، د. القرضاوي «الحلال والحرام» (١/٩٤)، الطيب أدبه وفقهه (٢٧٧)، د. علي الغمدي «هل يجوز إجهاض الجنين المشوه؟»، مقال له بصحيفة الشرق القطرية في ١٩٩٣/٣/٥، العدد (١٨١٦)، السنة السادسة.

حریم له، ومن ثم فلا أرى جواز إجهاض الجنین الذي يكون في هذه المرحلة، ولو كان به تشوه، والأجنة قبل الأسبوع الثاني عشر لو فرض وجود تشوه بها، فإنه إن أمكن معرفته عن طريق فحص عينة من السائل الأمنيوسي، فإنه لا يمكن معرفة حجم التشوه، وموضعه، وما يترتب عليه، ومدى إمكان علاجه قبل الوضع أو بعده، ومثل هذا الطريق في معرفة حقيقة التشوه بالجنين في هذه المرحلة سائر الطرق، مما يمكن القول معه بعدم إمكان القطع أو غلبة الظن، بأن ثمة تشوه بالجنين يعيق حياته أو يسبب له أو لذويه آلاماً نفسية.

ولا ينبغي أن يعتبر تشوها يعيق حياة الجنين لو ولد به، إصابته بالصمم، أو البكم، أو العمى، أو العرج، أو ضعف عضلات إحدى اليدين، أو وجود عيب فيها يمنع من استعمالها على الوجه الأكمل، لوجود هذا بكثير من البشر، ولم تمنعهم مثل هذه العاهات من ممارسة حياتهم، والمشاركة في تحمل أعبائها، وقد عرف الناس عباقرة منهم مازالت أسماؤهم تتردد على الألسنة، بما تركوه من بصمات على التقدم الحضاري، وآثار تشهد على نبوغهم وتفوقهم.

وما يتيقن أو يغلب على الظن أنه تشوه، لا يقتضي إجهاض الجنين المشوه، وإنما يقتضي مداواته سواء كان ذلك وهو في رحم الأم، أو بعد الوضع، ولم تعد معالجة هذه التشوهات بالأمر العسير، أمام التقدم التكنولوجي والطفرة الهائلة في مجال الطب، فما زلنا نسمع ونقرأ ونرى بين الفينة والفينة حالات تشوه بالأجنة عولجت بعد ولادتها، من ذلك حالات التصاق الأجنة، سواء من جهة البطن، أو الجنب، أو الظهر، أو اشتراك جنينين في عمود فقري واحد متصل بهما جميعاً، أو اشتراكهما في بعض الأعضاء الأخرى الداخلية، ونحو ذلك، مما يمكن القول معه بأن التشوه الذي يدوم بدوام حياة الطفل الذي ولد مشوهاً، أمر نادر أو منعدم، ولهذا فإن إجهاض الجنين المشوه لا تدعو إليه الضرورة، ولا يمكن تصنيفه تحت الإجهاض العلاجي،

وذلك لأنه لا يقصد به المحافظة على حياة الأم أو صحتها من مخاطر الحمل والولادة ونحو ذلك، وفقاً لما عرف به العلماء «الإجهاض العلاجي»^(١)، ولا يعالج به الجنين، لأنه ينتهي به وجوده.

وأشير في هذا الصدد إلى الفتوى الصادرة عن فضيلة الشيخ: جاد الحق على جاد الحق، بشأن إجهاض الجنين الذي به عيوب خلقية أو وراثية، وقد جاءت الفتوى إجابة عن السؤال التالي: «هل يدخل في الأعذار المبيحة للإجهاض، ما يكشفه العلم بالأجنة من عيوب خلقية، أو مرضية وراثية، تعالج بالجراحة أو لا تعالج؟، وهل يجوز الإجهاض إذا كانت هذه العيوب يمكن أن يعيش بها الجنين بعد ولادته حياة عادية؟، وهل يجوز إذا كانت العيوب من الممكن علاجها طبيياً أو جراحياً؟، أو لا يمكن علاجها حالياً؟، ثم العيوب التي تورث من الأب أو الأم للأجنة، الذكور فقط أو الإناث فقط، هل يجوز الإبقاء على السليم وإجهاض المعيب؟».

وقد أجاب فضيلته عن ذلك بأنه «إذا كانت العيوب وراثية، أمكن لمنع انتشارها في الذرية الإلتجاء إلى وقف الحمل مؤقتاً..، أما اكتشاف العيوب -المستول عنها في الصورة المطروحة بالسؤال- بالجنين قبل نفخ الروح فيه، فإنه قد تقدم بيان أقوال الفقهاء في الإجهاض في هذه المرحلة، وأنه يجوز -دون حرج- عند فقهاء الزيدية وبعض فقهاء المذهب الحنفي وبعض الشافعية، الإجهاض لأي سبب، بل وبدون سبب ظاهر، لأن الجنين عند هؤلاء قبل نفخ الروح فيه، لم يأخذ صفة الإنسان، وخاصية النفس التي حرم الله قتلها،.. والذي أختاره وأميل إليه في الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحمة، أنه يجوز عند الضرورة التي عبر عنها الفقهاء بالعدر،.. أما الأجنة المعيبة بعيوب يمكن علاجها طبيياً أو جراحياً، أو يمكن

(١) مشكلة الإجهاض (٣١)، مسألة تحديد النسل (٦٧).

علاجها حالياً، والعيوب التي من الممكن أن تتلاءم مع الحياة العادية، هذه الحالات لا تعتبر العيوب فيها عذراً شرعياً مباحاً للإجهاض، لأنه واضح من فرض هذه الصور، أنه لا خطورة منها على الجنين وحياته العادية فضلاً عن احتمال ظهور علاج لها تبعاً للتطور العلمي، .. أما الأجنة التي ترث عيوباً من الأب أو الأم، للذكور فقط أو للإناث فقط، فيجوز إسقاطها إذا ثبت أنها عيوب وراثية خطيرة مؤثرة على الحياة، ما دام الجنين لم يكتمل في الرحم مائة وعشرين يوماً، ومن هذا يتضح أن المعيار في جواز الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحماً، هو أن يثبت علمياً وواقعياً خطورة ما به من عيوب وراثية، وأن هذه العيوب تدخل في النطاق المرضي الذي لا شفاء منه، وأنها تنتقل منه إلى الذرية، أما العيوب الجسدية: كالعمى أو نقص أحد اليدين أو غير هذا، فإنها لا تعتبر ذريعة مقبولة للإجهاض، لا سيما مع التقدم العلمي في الوسائل التعويضية للمعوقين..، ويحرم بالنصوص العامة في القرآن والسنة، الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين، بسبب عيوب خلقية أو وراثية، اكتشفها الأطباء فيه بوسائلهم العلمية، لأنه صار إنساناً محصناً من القتل، كأى إنسان يدب على الأرض، لا يباح قتله بسبب مرضه أو عيوبه الخلقية، وسبحان الله الذي كرم الإنسان، وجعله خليفته، وصانه عن الإمتهان، ورسول الإسلام ﷺ وإن ابتغى في المسلم القوة،.. إلا أنه لم يأمر بقتل الضعيف، بل أمر بالرحمة به، وهذا الجنين المعيب داخل فيمن طلب الرسول ﷺ، شمولهم بالرحمة في كثير من أحاديثه الشريفة»^(١).

ولا أتفق مع فضيلته فيما أفتى به، من جواز الإجهاض مالم ينفخ فيه الروح، إذا ثبت أن به عيوباً وراثية، نقلتها إليه الجينات من الأب والأم، وذلك لأن هذه

(١) الفتاوى الإسلامية (٣١٠٦/٩ - ٣١٠٩)، صدرت هذه الفتوى عن فضيلة الإمام في (٤/١٢/١٩٨٠م).

العيوب الوراثية لا يتصور أن تكون خطيرة مؤثرة على حياة من انتقلت إليه، سواء كان من الذكور أو من الأنثى، لأنها لو كانت كذلك لأثرت على حياة الوالدين، وعاقتهما عن التكيف مع الحياة بوجه عام، وهذا ينقضه استمرار حياتهما طبيعية إلى ما بعد الإنجاب، بالرغم مما يحملانه من هذه العيوب، وقد نجح العلم في علاج كثير من هذه العيوب الوراثية، فضلاً عما يؤدي إليه فتح باب الإجهاض لمثل هذه الحالات، من إقدام عليه لأي عيب وراثي منتقل إلى الجنين، إذا تولد لدى الوالدين أو الطبيب الجهض القناعة، بخطورة عيب معين، وتأثيره على حياة الجنين إذا ولد به، ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار عرف من يقدمون على الإجهاض لمثل هذه العيوب الوراثية، فمن الناس من يعتبر عيباً وراثياً معيناً، مؤثراً على حياة المعيب به، مشكلاً خطورة عليه، ومنهم من لا يعتبر كذلك، فالأولى سد الذريعة إليه، بتحريم الإجهاض في مثل هذه الحالة.

وقد أصدر الجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي قراراً هاماً في دورته الثانية عشرة في (١٥) رجب (١٤١٥ هـ)، إذ أباح إجهاض الجنين المشوه تشوهاً شديداً، بشرط أن يكون ذلك بقرار لجنة من الأطباء المختصين وبشرط أن يتم الإجهاض قبل مرور مائة وعشرين يوماً، تحسب من لحظة التلقيح»^(١).

المقصد الثالث

إجهاض الموضع عند الخوف على الرضيع

بينت قبلاً أن القيمة الغذائية للبن المرأة يقل، إذا تقاربت فترات حملها وأن المود البروتينية والفيتامينات في هذا اللبن التي يغتدى عليها الرضيع، تقل نسبتها كلما

(١) الطبيب أدبه وفقهه: (٢٧٧).

قلت الفترة بين الحملين، ويترتب على نقص هذه المواد حدوث سوء تغذية للطفل الرضيع.

وحمل المرأة أثناء إرضاعها مظنة نقص المواد البروتينية والفيتامينات وغيرها من اللبن الذي يرتضعه طفلها، وفي هذا إضرار به ولهذا فقد همَّ رسول الله ﷺ، أن ينهى عن مجامعة الرجل امرأته وهي مرضع، لما يترتب عليه من الحمل الذي يضر بالرضيع، إذ روت عائشة رضي الله عنها عن جدامة بنت وهب قالت: «حضرت رسول الله ﷺ في أناس، وهو يقول: (لقد هممت أن أنهي عن الغيلة، فنظرت إلى الروم وفارس، فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً)^(١). إذ اعتبر رسول الله ﷺ مجامعة الرجل امرأته وهي مرضع، بمثابة اغتيال هذا الطفل الرضيع، لما يخشى عليه من الحمل الناشئ عن هذا الجماع، لهذا فقد همَّ أن يمنع منه، لولا ما رآه من فعل أهل فارس والروم، وعدم إضرار ذلك بأطفالهم الرضع، وإن كان الحديثُ إرشاداً إلى ترك ما يضعف الولد، أو يسبب اغتياله، وقد بين الزرقاني العلة في ذلك فقال: «إن المرأة المرضع إذا باشرها الرجل حرك منها الدم الطمث وأهاجه للخروج، فلا يبقى اللبن على اعتداله وطيب ريحه، وربما حملت الموطوءة، فيكون من أضر الأمور على الرضيع، لأن جهة الدم حينئذ تتصرف في تغذية الجنين، فيصير لبنها رديئاً، فيضعف الرضيع.. فهذا وجه الإرشاد لهم إلى تركه، ولم يحرمه عليهم ولا نهى عنه، لأنه لا يقع دائماً لكل مولود»^(٢).

وقد ذهب علماء الحنفية إلى جواز إجهاض الجنين الذي لم ينفخ فيه الروح، إذا كان ثمة عذر يقتضيه، ومن هذا القبيل: أن ينقطع لبن المرضع بعد ظهور الحمل،

(١) الغيلة: وطء المرضع، والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (السراج الوهاج ٢٧٥/٥-٢٧٦).

(٢) الزرقاني «شرحه على موطأ مالك» (٣/٧٧-٧٨).

وليس لأبى الطفل الرضيع ما يستأجر به ظئراً ترضعه، وخاف عليه الهلاك^(١).

وقد ذكر فضيلة الشيخ: عبدالمجيد سليم فتوى الحنفية هذه، ضمن فتوى له في حكم العزل وإسقاط الجنين، ولم يعقب عليها^(٢)، مما يفيد أنه يرى ما يراه الحنفية، في جواز إسقاط الجنين الذي لم ينفخ فيه الروح، إذا كان ثمة خوف من بقاءه على طفل رضيع.

ويميل فضيلة الشيخ: جاد الحق، إلى الأخذ برأي الحنفية في ذلك، إذ يقول: «والذي اختاره وأميل إليه في الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحماً، أنه يجوز عند الضرورة التي عبر عنها الفقهاء بالعدر»^(٣)، ولم يتحدث أحد من الفقهاء على جواز ذلك قبل النفخ لعدر، إلا فقهاء الحنفية في إجهاض المرضع عند الخوف على الطفل الرضيع.

ومن المعلوم أن الذين يبيحون إجهاض الجنين قبل النفخ لغير عذر والذين سبق ذكرهم، يبيحون بالأولى إجهاضه لعدر، سواء كان العذر الخوف على الرضيع، أو كان غير ذلك.

وقد منع بعض العلماء الإجهاض قبل النفخ، لعذريته بالرضيع:

فقد انعقد مؤتمر الرباط عن الإسلام وتنظيم الأسرة عام (١٩٧١م)، وجاء في التقرير النهائي للمؤتمر: «وفي أمر الإجهاض: الذي هو إفراغ الحمل من الرحم بقصد التخلص منه، استعرض المؤتمر آراء فقهاء المسلمين، فتبين أنه حرام بعد

(١) الدر المختار ورد المختار: (٢٠١/١)، (٢٧٦/٥).

(٢) تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي: (٢٠٢).

(٣) الفتاوى الإسلامية: (٣١٠٦/٩).

الشهر الرابع إلا لضرورة ملحة، صيانة لحياة الأم، أما ما قبل ذلك فرغم وجود آراء فقهية متعددة، فإن النظر الصحيح يتجه إلى منعه في أي دور من أدوار الحمل، إلا للضرورة الشخصية القصوى، صيانة لحياة الأم، أو يأساً من حياة الجنين»^(١).

وهذا يقتضي أن المؤثرين لم يروا أن إجهاض الموضع التي يخاف على طفلها من الحمل، من قبيل الضرورة الشخصية القصوى، لأنهم حصروا حالات هذه الضرورة، في صيانته حياة الحامل، واليأس من حياة الجنين، ومن ثم فإنهم لا يرون جواز إجهاض الموضع، عند الخوف على الرضيع.

ولست أرى ما يراه الحنفية ومن ذهب مذهبهم، في جواز إجهاض الموضع، للخوف على الطفل الرضيع أن يهلك، بسبب قلة اللبن نتيجةً للحمل، ولم يكن لأبي الرضيع ما يستأجر به مرضعاً ترضعه، وذلك لأن البدائل عن لبن الموضع كثيرة، ومتوفرة بأثمان لا تعجز والد الطفل الرضيع، وهي وإن لم تكن في قيمتها الغذائية وخصائصها كلبن الموضع، إلا أنه يمكن للرضيع أن يغتذى بها، ويكتمل نموه، لما تشتمل عليه من عناصر أساسية، يستغني بها عن تلك التي يحصل عليها من لبن أمه، وقد ترتب على توافر هذه البدائل، وقلة ثمنها، أن أقبلت المراضع عليها لتغذية أطفالهن، لسهولة وجودها أكثر الوقت قريباً من الطفل، بخلاف أمه التي قد لا تمكنها ظروفها النفسية والاجتماعية من إرضاعه أكثر الوقت، ونتيجة للإقبال على هذه البدائل الصناعية عن لبن الموضع، كانت هذه الدعوات المحمومة إلى إرضاع الأطفال من ألبان أمهاتهم، ومن ثم فإن انقطاع اللبن أو نقصه أو نقص قيمته الغذائية بالحمل، لا يعد عذراً يبيح إجهاض الموضع، لما ذكرت.

(١) أعمال مؤتمر الرباط، طبع (١٩٧٤م).

المقصد الرابع

إجهاض من يضر بها الحمل

ذكرت من قبل الحالات التي تقتضي إجهاض الحامل، كنوع من العلاج لها، للمحافظة على حياتها أو صحتها ضد خطر محقق بها من جراء الحمل أو الولادة، وقد ذكرت من بين هذه الحالات، أمراض الكلى المزمنة، وأمراض القلب، والدم، والاستقلاب، والجهاز التنفسي، ونقص واضطراب جهاز المناعة، والأمراض الخبيثة، والأمراض المتعلقة بالحمل والولادة، والأمراض الخلقية في الأم، التي تجعل الولادة متعسرة، أو نحو ذلك.

وحالات الإجهاض العلاجي - كما يقول د. بنسون - نادرة نسبياً، بحيث لا تزيد عن حالة واحدة كل خمسمائة حالة حمل، وذلك نتيجة للتقدم الطبي العلاجي.

وقد أفتى جمع من العلماء بجواز إجهاض المرأة التي يضر بها الحمل سواء كان إضراره بها في بقائه في رحمها أو عند ولادته، بل إن منهم من أوجبه ولو كان بعد نفخ الروح في الجنين، دفعاً لأشد الضررين بارتكاب أخفهما.

أ - قال فضيلة الشيخ: محمود شلتوت: «إذا ثبت من طريق موثوق به أن بقاءه (أي الجنين) بعد تحقيق حياته هكذا (أي بعد مضي أربعة أشهر من بدء الحمل به)، يؤدي لا محالة إلى موت الأم، فإن الشريعة الإسلامية بقواعدها العامة تأمر بارتكاب أخف الضررين، فإذا كان في بقاءه موت الأم، وكان لا منقذ لها سوى إسقاطه، كان إسقاطه في تلك الحالة متعيناً، ولا يضحى بها في سبيل إنقاذه، لأنها أصله، وقد استقرت حياتها، ولها حظ مستقل في الحياة، ولها حقوق وعليها حقوق، وهي بعد

هذا عماد الأسرة، وليس من المعقول أن تضحي في سبيل الحياة للجنين ثم تستقل حياته، ولم يحصل على شيء من الحقوق والواجبات»^(١).

ب - وقال فضيلة الشيخ: جاد الحق: «إذا قامت ضرورة تحتم الإجهاض، كما إذا كانت المرأة عسرة الولادة، ورأى الأطباء المختصون أن بقاء الحمل في بطنها ضار بها، فعندئذ يجوز الإجهاض، بل يجب إذا كان يتوقف عليه حياة الأم، عملاً بقاعدة «ارتكاب أخف الضررين وأهون الشرين» ولا مرء في أنه إذا دار الأمر بين موت الجنين وموت أمه كان بقاءها أولى، لأنها أصله وقد استقرت حياتها، ولها حظ مستقل في الحياة، كما أن لها وعليها حقوقاً، فلا يضحي بالأم، في سبيل جنين لم تستقل حياته ولم تتأكد»^(٢).

ج - ومن رأى جواز إجهاض الجنين ولو بعد نفخ الروح، إذا كان بوضع يهدد حياة الحامل د. محمد سلام مذكور، د. عبدالرحمن النجار، د. يوسف القرضاوي^(٣).

د - وجاء في التقرير النهائي لمؤتمر الرباط ١٩٧١ م: «وفي أمر الإجهاض.. استعرض المؤتمر آراء فقهاء المسلمين، فتبين أنه حرام بعد الشهر الرابع، إلا لضرورة ملحة، صيانة لحياة الأم، أما قبل ذلك فرغم وجود آراء فقهية متعددة، فإن النظر الصحيح يتجه إلى منعه، في أي دور من أدوار الحمل، إلا للضرورة الشخصية القصوى صيانة لحياة الأم»^(٤).

(١) الفتاوى الإسلامية: (٤٦٤).

(٢) المصدر السابق: (٢٠٩٩/٩).

(٣) د. مذكور «نظرة الإسلام إلى تنظيم الأسرة» (٤٥) - نشر (١٩٦٥)، د. النجار «رؤية موضوعية في الدعوة إلى تنظيم الأسرة» ط (١٩٨٦)، د. القرضاوي «الحلال والحرام» (١٩٤)، نشر (١٩٨٨).

(٤) أعمال مؤتمر الرباط ط (١٩٧٤).

وباستعراض ما ذكره العلماء من شروط لجواز الإجهاض، حفاظاً على حياة الحامل أو صحتها، نجد أنهم إعتبروا لذلك ما يلي:

١- قيام الضرورة التي تحتم الإجهاض، بأن كان بقاء الجنين في رحم المرأة يهدد حياتها أو يضر بصحتها.

٢- أن يثبت قيام هذه الضرورة من طريق موثوق به، فلا تكون متوهمة.

٣- أن يتيقن من أن بقاء الجنين يهدد حياة الحامل، أو يضر بصحتها وأن هذا الخطر لا يزول عنها إلا بإجهاض الجنين.

٤- أن يقرر ضرورة الإجهاض لإنقاذ حياة الأم، أو المحافظة على صحتها، أطباء متخصصون، ولما كان هؤلاء يتوقف على تقريرهم حكم شرعي، فيعتبر فيهم أن يكونوا عدولاً، حاذقين، وألا يقل عددهم عن اثنين، كما قال ابن حجر الهيتمي.

وأرى جواز إجهاض المرأة التي يضر بها الحمل ضرراً بيناً، لا يمكن معه استدامة بقائه إلى الولادة، كأن كان بقاء الجنين يهدد حياة الأم، أو صحتها، ولم يمكن التغلب على ذلك بالمداومة وغيرها مع بقاء الحمل، ولو كان هذا الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين، إذا توافرت الشروط السابقة، وإن كان المنقول عن بعض الحنفية منعه في هذه الحالة، لعدم ورود نص شرعي يبيح قتل نفس لإحياء نفس أخرى، ولكن يرد على ذلك: إن نصوص الشريعة وإن لم يرد فيها ما يفيد هذا صراحة، إلا أنه ورد فيها النهي عن الإقتصاص من الوالد لولده، فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (لا يقاد الوالد بولده)^(١)، وذلك لأن

(١) أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي والترمذي من حديث ابن عباس، وسكت عنه الحاكم والدارقطني، وقال البيهقي: فيه إسماعيل بن مسلم وفيه ضعف، ورواه من طريق آخر من حديث طاووس عن ابن عباس بمثله، وقال: رواه سعيد بن بشر عن قتادة عن عمرو بن دينار موصولاً، قال فيه الترمذي: لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وقد روى

الوالد كان سبباً في وجود الولد، فلا يكون الولد سبباً في عدمه، وهذا يقتضي منع التضحية بالوالد من أجل حياة الولد، يضاف إلى هذا أن في بقاء الجنين في رحم الأم مفسدة، إن كان يضر بقاؤه بصحتها، أو يودي بحياتها، وفي إجهاض الجنين مفسدة كذلك ولا يمكن درء المفسدتين في نفس الوقت، إذا تعذر استبقاء الجنين، ومعالجة المرأة من الأضرار التي يسببها بقاؤه في رحمها، فالواجب في هذه الحالة دفع أعظم المفسدتين، بارتكاب أخفهما، وفقاً لما تقضي به القواعد الكلية، ولا شك أن الضرر الذي يحيق بالأم في حال استبقاء الجنين مفسدته أعظم من مفسدة إجهاضه إن كان يضر بقاؤه بها، وذلك لتعلق حقوق غير هذا الجنين بها، ولأنها أصله، وقد استقرت حياتها، بخلافه، ومن ثم كان في القول بإجهاضه في هذه الحالة وإن نفخت فيه الروح، دفعاً لأعظم المفسدتين بارتكاب أخفهما.

ولست أوافق مع فضيلة الشيخ: جاد الحق، فيما مثل به من «اعتبار عسر الولادة الطبيعية، ضرورة تحتم الإجهاض»، وهو والله الحمد من معاصري زماننا، الذي ابتكرت فيه طريقة الولادة بفتح الرحم جراحياً «الولادة القيصرية»، والتي يعتبرها بعض المتخصصين أيسر على الحامل، وأحفظ على المولود، من الولادة الطبيعية، مما لم يعد معه مجال للقول بأن ثمة ولادة عسرة، ومن ثم فلا يعد عسر الولادة - إن كان متصوراً في زماننا - حال ضرورة أو حاجة تبيح الإجهاض أو توجبه.

الحديث من طرق أخرى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب، وقد صحح إسناده بعضها البيهقي وغيره «المستدرک» (٣٦٩/٤)، سنن الدار قطني من التعليق المغني (١٤١/٣)، السنن الكبرى (٢١٩/٦)، سنن الترمذي (١٨/٤).